رد علمي وقانوني على مقال: «ختم تاريخي جرى توظيفه في أنساب مزورة» المنشور في مجلة صلة بقلم محمد علي الحسني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

رد على مقال « ختم تاريخي جرى توظيفه في أنساب مزورة»

نشر الأستاذ محمد علي الحسني مقالًا في مجلة صلة، العدد (٨٤)، الصادر يوم الاثنين ١٣ صفر ١٤٤٨هـ، بعنوان «ختم تاريخي جرى توظيفه في أنساب مزورة»، كما نشر عبر حسابه في منصة فيسبوك صورة لصفحة المقال، متضمنة صورة لوثيقة (جردة) زعم أنها من محفوظات تراث الأشراف الحواورة، ونسب الختم الظاهر عليها إلى محمد الطيب الوزاني، ثم رتب على ذلك اتهامًا صريحًا لناظر تراث الأشراف الحواورة، السيد علي بن أحمد بن رشيد الحواري الحسيني الهاشمي، بتزوير الأنساب.

ولما كان هذا الادعاء يتعلق بوثائق تاريخية وأنساب، فإنه يخضع لمنهج علمي راسخ في تحقيق الوثائق التاريخية، يقوم على قواعد علمية معروفة، تقتضي قبل إصدار أي حكم:

التحقق من أصل الوثيقة، لا الاكتفاء بصورة رقمية.

إثبات مصدر الوثيقة وسلسلة حفظها وانتقالها.

إخضاعها للفحص الفني من قبل مختصين في علم الوثائق والمخطوطات.

دراسة الأختام والأحبار والخطوط والمواد المصنوعة منها الوثيقة.

تمكين الجهة المالكة للوثيقة من إبداء ملاحظاتها قبل نشر أي استنتاجات تمسها.

وباستقراء ما ورد في المقال، يتبين أن الكاتب لم يذكر مصدر الوثيقة التي استند إليها، ولم يبين كيفية حصوله عليها، كما لم يثبت أنها من محفوظات تراث الأشراف الحواورة، ولم يسبق له زيارة ديوان التراث أو الاطلاع على محفوظاته أو التواصل مع القائمين عليه للتحقق من صحة نسبة الوثيقة، وهو ما يجعل النتيجة التي انتهى إليها مجرد دعوى تفتقر إلى متطلبات الإثبات العلمي.

كما نؤكد أن الختم الذي نسبه الكاتب إلى محمد الطيب الوزاني غير موجود على الجرود الأصلية المحفوظة لدى تراث الأشراف الحواورة، وأنَّ هذه النسبة لا تستند إلى أصل وثائقي يمكن فحصه أو التحقق منه.

وعلاوة على ذلك، فإن المقارنة الأولية بين ختم محمد الطيب الوزاني الثابت في وثائقه المعروفة والختم الظاهر في الصورة المنشورة تكشف عن اختلافات شكلية جوهرية؛ فالأول ذو إطار خارجي ثماني الأضلاع، بينما يظهر الثاني بإطار دائري، وهو اختلاف لا يجوز معه الجزم بوحدة الختمين دون إجراء فحص فني متخصص يعتمد على الأصل الوثائقي، لا على صورة رقمية.

ومن المبادئ المستقرة في علم تحقيق الوثائق التاريخية أن الصورة الرقمية لا تقوم مقام الأصل عند وجود نزاع حول صحة الوثيقة أو سلامة محتواها، كما أن أي استنتاج يتعلق بأصالة الوثائق أو تزويرها لا يكتسب قيمة علمية إلا إذا بُني على فحص مباشر للأصل بواسطة خبراء مختصين.

وعليه فإننا نطالب الكاتب بما يأتي:

إبراز الجردة الأصلية التي نشر صورتها، وتمكين المختصين من فحصها فحصًا علميًا محايدًا.

بيان مصدر الوثيقة، وسلسلة انتقالها، والأساس العلمي الذي اعتمد عليه في نسبتها إلى تراث الأشراف الحواورة.

تقديم الأدلة الفنية التي استند إليها في نسبة الختم إلى محمد الطيب الوزاني، وفي اتهامه بوجود تزوير، إذ إن الأصل في البحث العلمي أن عبء الإثبات يقع على من يدعي، ولا يجوز نقل هذا العبء إلى الطرف الآخر.

فإن عجز عن تقديم الأصل أو امتنع عن عرضه على الخبراء المختصين، فإن ما أورده في مقاله يبقى في نطاق الادعاء المجرد الذي لا يرقى إلى مستوى الإثبات العلمي أو القانوني، ولا يصلح أساسًا للطعن في الوثائق التاريخية أو المساس بسمعة القائمين عليها.

وبناءً عليه، فإننا نحتفظ بكامل حقوقنا النظامية والقضائية في اتخاذ جميع الإجراءات القانونية أمام الجهات المختصة، للمطالبة برد الاعتبار، ومساءلة كل من نشر أو روج ادعاءات تمس تراث الأشراف الحواورة دون مستند علمي أو دليل وثائقي معتبر، مع الاحتفاظ بحق المطالبة بالتعويض عن جميع الأضرار المادية والمعنوية التي قد تترتب على ذلك.

ونسأل الله تعالى أن يوفق الباحثين إلى تحري الدقة والإنصاف، وأن يجعل الحقيقة غاية كل بحث علمي، بعيدًا عن الظنون والاستنتاجات غير المؤسسة على الدليل.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

ناظر تراث الأشراف الحواورة

السيد علي بن أحمد بن رشيد الحواري الحسيني الهاشمي



رد على مقال:

«ختم تاريخي جرى توظيفه في أنساب مزورة»

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

أما بعد:

وعليه، فإننا نطالب الكاتب بما يأتي:

1. إبراز الجردة الأصلية التي نشر صورتها، وتمكين المختصين من فحصها فحصا علميا محايدًا.
2. بيان مصدر الوثيقة، وسلسلة انتقالها، والأساس العلمي الذي اعتمد عليه في نسبتها إلى تراث الأشراف الخواورة.
3. تقديم الأدلة الفنية التي استند إليها في نسبة الختم إلى محمد الطيب الوزاني، وفي اتهامه بوجود تزوير، إذ إن الأصل في البحث العلمي أن عبء الإثبات يقع على من يدعي، ولا يجوز نقل هذا العبء إلى الطرف الآخر.

فإن عجز عن تقديم الأصل أو امتنع عن عرضه على الخبراء المختصين، فإن ما أورده في مقاله يبقى في نطاق الادعاء المجرد الذي لا يرقى إلى مستوى الإثبات العلمي أو القانوني، ولا يصلح أساسا للطعن في الوثائق التاريخية أو المساس بسمعة القائمين عليها.

ما ورد في المقال لا يستند إلى إثبات علمي

لم يرد في المقال ما يفيد مصدر الوثيقة التي استند إليها الكاتب، ولا كيفية حصوله عليها.

لم يثبت أنها من محفوظات تراث الأشراف الخواورة، ولم يسبق له زيارة ديوان التراث أو الاطلاع على محفوظاته أو التواصل مع القائمين عليه للتحقق من صحة نسبة الوثيقة.

الختم الذي نسبه الكاتب إلى محمد الطيب الوزاني غير موجود على الجرود الأصلية المحفوظة لدى تراث الأشراف الخواورة، وهذه النسبة لا تستند إلى أصل وثائقي يمكن فحصه أو التحقق منه.

المقارنة الأولية بين ختم محمد الطيب الوزاني الثابت في وثائقه المعروقة والختم الظاهر في الصورة المنشورة تكشف عن اختلافات شكلية جوهرية؛ فالأول ذو إطار خارجي ثماني الأضلاع، بينما يظهر الثاني بإطار دائري، وهو اختلاف لا يجوز معه الجزم بوحدة الختمين دون إجراء فحص فني متخصص يعتمد على الأصل الوثائقي، لا على صورة رقمية.

من المبادئ المستقرة في علم تحقيق الوثائق أن الصورة الرقمية لا تقوم مقام الأصل عند وجود نزاع حول صحة الوثيقة أو سلامة محتواها، وأن أي استنتاج يتعلق بأصالة الوثائق أو تزويرها لا يكتسب قيمة علمية إلا إذا بُني على فحص مباشر للأصل بواسطة خبراء مختصين.

ونؤكد أن تراث الأشراف الخواورة يرحب بأي تحقيق علمي مستقل ومحايد تشرف عليه جهة أكاديمية أو لجنة من المختصين في تحقيق الوثائق التاريخية، شريطة أن يكون الفحص قائما على الأصول الوثائقية لا على الصور الرقمية، وأن يلتزم بالمعايير العلمية المتعارف عليها في نقد الوثائق وتحقيقها.

منهج تحقيق الوثائق التاريخية

يخضع الحكم على الوثائق التاريخية لقواعد علمية راسخة، تقتضي قبل إصدار أي حكم ما يلي:

1. التحقق من أصل الوثيقة، لا الاكتفاء بصورة رقمية.
2. إثبات مصدر الوثيقة وسلسلة حفظها وانتقالها.
3. إخضاعها للفحص الفني من قبل مختصين في علم الوثائق والمخطوطات.
4. دراسة الأختام والأحبار والخطوط والمواد المصنوعة منها الوثيقة.
5. تمكين الجهة المالكة للوثيقة من إبداء ملاحظاتها قبل نشر أي استنتاجات تمسها.

نحتفظ بحقوقنا

نحتفظ بكامل حقوقنا النظامية والقضائية في اتخاذ جميع الإجراءات القانونية أمام الجهات المختصة، للمطالبة برد الاعتبار، ومساءلة كل من نشر أو روج ادعاءات تمس تراث الأشراف الخواورة دون مستند علمي أو دليل وثائقي معتبر، مع الاحتفاظ بحق المطالبة بالتعويض عن كافة الاضرار المادية والمعنوية التي قد تترتب على ذلك.

نلتمس من الباحثين

أن يتحروا الدقة والإنصاف، وأن يجعلوا الحقيقة غاية كل بحث علمي، بعيدًا عن الظنون والاستنتاجات غير المؤسسة على الدليل.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

ناظر تراث الأشراف الخواورة

السيد علي بن أحمد بن رشيد الخواري الحسيني الهاشمي